شنـاشيـل

أوان الغضب العراقي

■ عدنان حسين

هذا أوان الغضب العراقي في مقابل الفساد السياسي الصارخ الذي حلّق للتو في عاصمتنا بغداد عالياً بصفقة الثلاثي غير المرح كما لم تحلّق من قبل أي طائرة أو سفينة فضاء، الآن بالذات هو موعد غضبنا الساطع في مقابل الصلف الذي تبديه بعناد منقطع النظير الطبقة السياسية المتحكمة بمقاديرنا ومقادير بلادنا المنهكة حدّ الإعياء والإغماء.

لم نعد نحتاج إلى أن ننتظر انتهاء مدة المئة يوم التي حدّدها رئيس الحكومة، ومن خلفه الطبقة السياسية الحاكمة، فلم تعد ثمة ثقة في ما يقولونه ويعدون به.. إنهم يتعاملون معنا مثل باعة الطماطة الفاسدة، يعرضون علينا الجزء السليم المُلمّع من الطماطة ويضعونها بترتيب في الأكياس وهم يقسمون أغلظ الإيمان أنها طازجة ولا يوجد أفضل منها، حتى إذا دفعنا الثمن المطلوب وفتحنا الأكياس في البيت لكي نطبخ واجهنا حقيقة انه لا يوجد أفسد من هذه الطماطة، إنهم طبقة فاسدة، ليست لديها غير البضاعة الفاسدة، كبضاعة الحكومة الأكبر في العالم التي نصف أعضائها لا مناصب لهم، وكبضاعة نواب الرئيس الثلاثة الذين لا لزوم حتى لنصف الواحد منهم.

الإناء ينضح ما فيه دائماً، وليس منتظراً من هذه الطبقة سوى الفساد ثم الفساد ثم الفساد، مرة في صيغة فساد سياسي وثانية في صيغة فساد مالي وأخرى، وليست أخيرة، في صيغة فساد إداري.

هذه طبقة تستحق أن نثور عليها وأن نهتف ونرفع الشعارات بإسقاطها، فشعار: إصلاح النظام، لم يعد صحيحاً لأنه غير مُجد، فمن غير الصحيح ومن غير المجدي انتظار أية قرارات من الحكومة ومجلس النواب تُحقق التعهدات التي أطلقتها الحكومة ووعدت بها الكتل النيابية في مزايدة دعائية غداة انطلاق التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح في ٢٥ شباط الماضي.

الآن يتعين أن يعود الشباب، ونحن معهم، إلى ساحة التحرير وسائر الساحات والشوارع في مدننا لنطالب بالتغيير.. التغيير الجذري الذي ينطوي على إنهاء هذا النظام الذي يحتقر الشعب ويهين كرامته، إنهاء نظام المحاصصة في الحال، بتعديل الدستور وإصدار قانون جديد للانتخابات وقانون للأحزاب وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

نحتاج إلى أسلوب جديد، غير التظاهرات المحدودة، في الكفاح ضد هذه الطبقة التي لا تراعي حرمة لمصالح الوطن أو لحقوق الشعب.. أسلوب يشبه الأسلوب الذي اتبعه التونسيون لإسقاط نظام بن علي والمصريون للخلاص من نظام مبارك، ويتبعه الآن اليمنيون والليبيون للخلاص من صدام الصغير وصاحب الجردان.. انه أسلوب التظاهر السلمي المستمر والاعتصام المتواصل، حتى تُذعن هذه الطبقة لمطالب الشعب أو ترحل غير مأسوف عليها وتترك لنا انتخاب برلمان جديد وحكومة جديدة يحتل مقاعد الأكثرية فيهما من لديهم ذمّة وضمير وأخلاق.

إنني أدعو شباب الفيسبوك الذين أنجزوا في ٢٥ شباط مأثرة وطنية لم تكتمل، إلى أن يعودوا إلى الساحات يوم الجمعة المقبل لاستئناف غضبهم المشروع الذي دُعرت له الطبقة الفاسدة وكاد أن يصيبها في مقتل.

لا بد أن ينفجر الغضب العراقي الساطع في وجوه هؤلاء الغارقين في فسادهم الصارخ.

انقسام سياسي حول صدقية التقرير الدولي

العفو الدولية: آلاف ظلوا محتجزين دون تهم.. والمرأة لا تزال معرضة للخطر

□ بغداد / المدى

كشف تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية أن العراق من الدول التي لازالت تعاني من وجود انتهاكات عديدة في مجال حقوق الإنسان، مع تعرض المدنيين إلى هجمات وتفجيرات على أيدي جماعات إرهابية وميليشيات مسلحة، ووجود حالات التعذيب في السجون واستمرار معاناة اللاجئين والنازحين داخل العراق وغياب القوانين التي تحمي حقوق المرأة.

واستندت المنظمة إلى إحصائيات وزارة حقوق الإنسان العراقية في أن ما لا يقل عن ٨٤ امرأة وفتاة قد قُتلن في "أعمال قتل بدافع الشرف" في عام ٢٠٠٩.

تقرير منظمة العفو الدولية عن حال حقوق الإنسان في العالم والذي صدر الجمعة بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس المنظمة، أثار ردود أفعال متباينة في الأوساط العراقية.

ويرى الناطق المدني باسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي أن معظم ما جاء في التقرير لا يعد حقيقيا باعتبار أن المعايير التي تستخدمها منظمة العفو الدولية في إصدارها مثل هكذا تقارير تكون بعيدة عن الواقع العراقي، مضيفا أن حرية التعبير مكفولة للجميع في العراق وخير دليل هي التظاهرات التي تخرج بشكل دوري كل يوم جمعة في ساحة التحرير وحرية الصحافة، على حد تعبيره.

لكن سعيد بومدوحة الباحث في قسم الشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية أكد لإذاعة العراق الحر أن المنظمة تعتمد في تقاريرها على رصد حالات الانتهاكات بصورة مباشرة مع الضحايا أو مع عوائلهم، ولا تعتمد على وسائل الإعلام والتقارير الصحفية إلا بقدر تعلقها بالقرارات والقوانين الحكومية، لافتا إلى عدم تجاوب الحكومة العراقية بشكل ايجابي مع تقارير منظمة العفو الدولية.

ويضيف بومدوحة أن المنظمة لا تنتقد الحكومة العراقية لكنها تأمل منها أن تتعاون وتحقق بما يرد في هذه التقارير وتنشر نتائج التحقيقات لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في العراق. تقرير منظمة العفو الدولية ذكر أن آلاف الأشخاص ظلوا محتجزين بدون تهمة أو محاكمة، وأن المعتقلين تعرضوا للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة المتفشية في السجون العراقية، وخاصة تلك التي تخضع لسيطرة وزارتي الدفاع والداخلية بحسب المنظمة، وتُوفي عدة معتقلين أثناء احتجازهم نتيجة للتعذيب.

رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب النائب سليم عبد الله يرى أن ما ورد في التقرير جاء مطابقا بشكل كبير للواقع العراقي، مؤكدا على وجود حالات للاعتقال طالت الكثير من الصحفيين مشددا في الوقت نفسه على أن أعدادا كبيرة من المعتقلين حاليا في السجون العراقية هم من الأبرياء الذين لم تثبت إدانتهم بالرغم من مرور سنوات على اعتقالهم. لكن مدير عام رصد الأداء وحماية الحقوق في وزارة حقوق الإنسان العراقية كامل أمين ورغم إقراره بوجود الانتهاكات في بعض السجون والمعتقلات، يرى بأن هنالك تطورا ملحوظا في مجال حقوق الإنسان في العراق، مؤكدا على أن العديد من المؤسسات الأمنية في العراق ما تزال فتية وتفتقر إلى الخبرة في التعامل مع قوانين حقوق الإنسان. وفي الفقرة الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات يشير تقرير المنظمة الدولية إلى أن النساء كن هدفاً للعنف من جانب الجماعات المسلحة، وأن النساء والفتيات اللاتي لا يلتزمن بقواعد الزي الصارمة كن عرضة للخطر، والنساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري، يفتقرن إلى الحماية الكافية سواء في القانون العراقي أو في الممارسة الفعلية.

الناشطة شروق العبايجي ترى بأن هذه الأرقام متواضعة ولا تعكس الأرقام الحقيقية بسبب عدم وجود مؤسسات لرصدها ومتابعتها، مؤكدة ضرورة وضع الدراسات وتشريع قوانين تحمي الفتيات والنساء من التعرض للعنف والاضطهاد لأسباب اجتماعية ودينية وسياسية، وهي تعتبر النساء الشريحة الأكثر هشاشة وضعفا في العراق.

وكان مسؤول في وزارة حقوق الإنسان قد أعلن في وقت سابق وجود أكثر من ١٤ الف شخص مفقود في البلاد، جراء أعمال عنف وانفجارات وعمليات عسكرية، خلال الأعوام الثمانية الماضية.

وقال اركان كامل، ممثل الوزارة في اللجنة العليا لتقصي مصير المفقودين التي شكلت حديثاً، ان «وزارة حقوق الإنسان سجلت ١٤ الفاً و٢٥ حالة فقدان أشخاص في العراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن».

وأوضح انه «لم يعثر إلا على سبعة من هؤلاء، وذلك في الطب العدلي» خلال الأعوام الماضية.

وجاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحفي بحضور رئيس اللجنة الفريق فاروق الاعرجي، مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، بعد الانتهاء من عقد الاجتماع الثاني للجنة الذي عقد أمس في المنطقة الخضراء، وسط بغداد.

وأكد الأعرجي أن اللجنة ستبدأ استقبال طلبات ذوي المفقودين عبر ممثلين لها، في المقار الأمنية الموزعة في كل المحافظات اعتباراً من الاثنين المقبل لتوثيق المعلومات حول كل مفقود. وزاد: «يجب أن تكون المعلومات المدونة من أفراد عائلة المفقود فقط وان يقدموا وثائق تؤكد تسجيل الحادثة لدى الشرطة وصورة للمفقود ورقم هاتف المفقود».

وسيقوم ممثلو اللجنة بتسلم طلبات ذوي المفقودين على مدى ١٥ يوماً، وفقاً للمصدر. وفقد آلاف العراقيين خلال موجة العنف التي اجتاحت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبلغت أعلى معدلاتها بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦.

وكان مدير دائرة الطب العدلي الطبيب منجد الريزالي قد صرح في ١٦ نيسان عام ٢٠٠٩، ان دائرته تسلمت ٣٠ ألف جثة على الأقل منذ اندلاع العنف الطائفي في ٢٠٠٦، تم التعرف إلى ثلثها فقط.

> ■ المعتقلون تعرضوا لصنوف المعاملة السيئة المتفشية في السجون العراقية، خاصة تلك التي تخضع لسيطرة وزارتي الدفاع والداخلية
>
> ■ تقول منظمة العفو إنها تعتمد في تقاريرها على رصد الانتهاكات بصورة مباشرة مع الضحايا أو مع عوائلهم، ولا تعتمد على وسائل الإعلام

خبير قانوني: التأخير يُدخل العراق في متاهات سياسية

تعديل الدستور طيّ النسيان بإرادة سياسية

□ بغداد / عماد جاسم

بعد أن تم الاستفتاء على الدستور كانت هناك تأكيدات على ضرورة إجراء تعديلات على الكثير من مواده، التي تعد مصدر خلاف، وبعد أن رحلت من الدورة البرلمانية السابقة إلى الدورة الحالية بإرادة سياسية، فكما يرى المراقبون ما زالت هذه التعديلات تعاني الإهمال وغياب الجدية في التعامل معها.

وكثيرا من تطرح العديد من الأسئلة في الأوساط الشعبية والأكاديمية عن أهمية هذه التعديلات وأسباب إخفاق الكتل في التوصل إلى تسوية وتنظيم تعديلات تخدم شرائح المجتمع فيها ابتعاد عن الضبابية في الصياغة وتمكن الجهات التنفيذية من فهم المواد والبنود التي هي موقع خلاف وهناك من يستفسر في ظل هذا التباطؤ هل طويت صفحة التعديلات أم انتفت الحاجة إليها بالكامل؟

وأين أصبحت المادة ١٤٢ من الدستور التي تنص على إجراء التعديلات خلال فترة أربعة أشهر وما هو موقف القوى التي اشترطت تعديل الدستور للدخول في العملية السياسية، ومنها القائمة العراقية التي تشير النائبة عنها ناهدة الدايني إلى إن العراقية اشترطت فعلا الدخول في العملية السياسية والمشاركة في الحكومة على أن تكون هناك إصلاحات جوهرية ومن ضمنها بل الأساس بها التعديلات الدستورية وفق مبدأ حقوق الإنسان واحترام الحريات وضمان العدالة لكل مكونات الشعب وبعد ذلك وافقت العراقية على الدخول في الحكومة في اتفاق أربيل بعد تعهدات من القوى الأخرى في تثبيت دعائم الحكومة ومن ثم إجراء التعديلات المناسبة، لكن اتفاق أربيل لم ينفذ ولم تجر التعديلات الدستورية وهناك اجتماعات دورية في العراقية الآن لأجل تأكيد هذا المطلب والعمل به بعد أن أجلت تلك التعديلات وتأخرت لأسباب سياسية ومن اجل مصالح فئوية.

في حين يؤكد الخبير القانوني زهير ضياء الدين إن أجراء التعديلات الدستورية الآن بات مطلبا جماهيريا ويمكن أن يكون خطوة نحو تصحيح المسار السياسي بعد الانتقادات التي وجهت لبنود الدستور وضبابية العديد منها وهناك أهمية بالغة الآن لإجراء تعديلات جوهرية تخدم مكونات الشعب بمساعدة خبراء الأمم المتحدة ومشاركة مختصين قانونين ذات دراية في دساتير العالم لتلافي المشاكل، مشيرا إلى أن أي تأخير سيلحق ضررا بالغا في مسار العملية الديمقراطية وقد تتكرر أخطاء المراحل السابقة في مسائل الصلاحيات والأقاليم والهيئات المستقلة والمحكمة الاتحادية. في حين يجد أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية الدكتور عزيز شلال ان هناك أجندات سياسية منعت ولازالت تمنع الآن إجراء التعديلات الدستورية التي نص عليها الدستور واتفقت عليها القوى السياسية مبدئيا، لكن المصالح الحزبية تحول دون ذلك رغم إن البيئة العراقية من حيث تأكيد الجماهير وضرورة الإصلاح تساعد على العمل بهذه التعديلات إلا إن بعض القوى ترى إن ذلك لا يخدم مصالحها في هذه المرحلة ويقلل من امتيازاتها مع أخطاء الدستور على ما هو عليه الآن.

وقد حكمت التوافقات والصفقات عمل وآلية كتابة الدستور ومن المهم جدا الخروج من تلك التوافقات لأجل تأكيد الإصلاح باتخاذ خطوة التعديلات الدستورية التي تتطلب حراكا وطنيا خالصا بعيدا عن الانتماءات القومية والطائفية والحزبية. وتأتي عملية تحديد الصلاحيات بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم لتشكل العائق الأكبر أمام انجاز التعديلات على بنود الدستور العراقي، وقد تصاعد التشنج بين الأطراف بعد سلسلة من الدعوات أطلقها رئيس الحكومة نوري المالكي تدعو لتقوية الحكومة المركزية، الأمر الذي يعتبره الكرد مساسا بمكتسباتهم المتحققة في العهد الجديد.

> ■ اجراء التعديلات الدستورية بات مطلبا جماهيريا ويمكن أن يكون خطوة نحو تصحيح المسار السياسي بعد الانتقادات التي وجهت لبنود الدستور وضبابية العديد منها

تأجيل تخفيض رواتب الرئاسات

برلمانيون سابقون يطالبون بالرواتب

□ بغداد / المدى

أثار قانون رواتب الرئاسات الثلاث الذي اجل التصويت عليه العديد من الاعتراضات والانتقادات من نواب حاليين وسابقين وجدوا فيه غياباً للعدالة واتهامات بعدم الإنصاف في موضوع التقاعد لأعضاء مجلس الحكم أو الجمعية الوطنية السابقين.

وبالمقابل فان جهات دينية وقانونية ومدنية عديدة رحبت بالقانون كونه ينظم رواتب المسؤولين في الحكومة والدولة ويساهم في تقليص الهوة مع المواطن والموظف العادي في المؤسسات الأخرى رغم تواصل الانتقادات من تلك الجهات على تأخير التصويت عليه.

ووجود نواب سابقون انه غير منصف فهو لم يتطرق إلى امتيازات الرئاسات بشفافية والمنافع الاجتماعية لهم ولرؤساء الكتل.

النائبة السابقة في الجمعية الوطنية مريم الريس قالت إن على القانون ان يضع حدا لامتيازات العديد من النواب من زعماء الكتل ومنافع أخرى تتعلق بإعداد الحمايات لهم ورواتب تلك العناصر الأمنية وكان هناك غبن في احتساب رواتب تقاعدية قليلة لأعضاء الجمعية الوطنية السابقين باعتبار أنهم لم يكملوا أربعة سنوات لكنهم أكملوا دورة برلمانية وعليهم أن يتقاضوا نفس رواتب البرلمانين الأخريين.

أما ليلى الخفاجي عضو مجلس النواب السابق فتشير إلى وجود خلافات بين اللجنتين القانونية والمالية في البرلمان الحالي على هذا القانون والذي جاء من مجلس الوزراء وكان يفترض أن ما يخرج من البرلمان يكون منفصلا عن الرئاسات الأخرى أي كل قانون يحدد رواتب موظفي الرئاسات.

واضافت إن كتلة شهيد المحراب كانت تطالب منذ أعوام بتخفيض مناسب لرواتب المسؤولين في كل مفاصل الدولة والحكومة وهي تدعم ألان هذا القانون رغم بعض الأخطاء الذي فيه والذي من الضروري أن يخضع لتصحيح سريع، وبينت انه من المتوقع أن يكون التخفيض اكبر برواتب الوزراء والنواب أي يخفض إلى خمسين بالمائة.

أما حسين المرعبي عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان الحالي فيشير إلى أن بعض الخلافات أجلت من التصويت عليه في يوم الأربعاء الماضي لكن إقراره بات حتميا، مؤكدا انه في الأسابيع القادمة بعد إجراء بعض التعديلات المنصفة عليه لان أي تأخير أو مماطلة سيعرض المجلس والحكومة إلى العتب والانتقاد من الشارع والمرجعية التي بدأت تؤكد على ضرورة وضع مقياس العدالة في توزيع الرواتب.

واعتبر القانون ألان منصفا ومقبولا إذ يتضمن راتب النائب ثمانية ملايين دينار مع أربعة ملاين مخصصات لرئيس مجلس النواب، كما تم تخفيض رواتب الرئاسات الأخرى الوزراء والجمهورية إلى اثني عشر مليون دينار.

وحدد راتب الوزير خمسة ملايين مع مخصصات ثلاثة ملايين ووكيل الوزير ثلاثة ملايين ونصف مع مخصصات مليونين ونصف وأصحاب الدرجات الخاصة ثلاثة ملايين ومليونان مخصصات أما المدير العام ومن بدرجته مليونان ونصف مع مخصصات مليون دينار عراقي، مشيرا إلى إن تلك التخفيضات معقولة نسبيا وتقلل من الفوارق التي كانت موجودة بين الموظفين والمسؤولين الكبار في الدولة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون